الفيدرالية..حل يخدم الجميع

عارف الدوش

فكرة الدولة الاتحادية من أقاليم متعددة بدأت تأخذ خطاً متصاعداً في النقاشات في قاعة مؤتمر الحوار الوطني والمنتديات والملتقيات وفي كل وسائل التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام وبدأت الأطراف المعنية في اليمن تناقشها علناً وتبدي حولها رأيها بين مؤيد بلا تحفظ باعتبارها الحل الأمثل للمحافظة على اليمن موحداً وبين متحفظ يتلاعب بالجمل والكلمات فلا هو اعلن رفضه صراحة ولا هو أيد بشروط إنما يقف في " المنزلة بين المنزلتين "وحتى رعاة التسوية وشركاء التنمية على المستويين الإقليمي والدولي يبدو أيضاً أن لهم رأياً في نوعية الدولة اليمنية الاتحادية ولكن هؤلاء دائماً تحكمهم مصالحهم في إبداء رأيهم حول القضايا المختلف عليها داخلياً كما رأيناهم خلال العقد الأخير تقريباً يتغنون ويمدحون الديمقراطيات العربية ومنها اليمنية بالذات بحسب هواهم ويقيسونها على مصالحهم فإن حفظتها وأنتجت قوى تحفظها لهم كانت ديمقراطية صحيحة وإن مست مصالحهم أو انتجت قوى سياسية ستقلص من مصالحهم كالوا لها كل العيوب ورفضوا نتائجها.

وهناك أمر واحد يسلم به الجميع " الأطراف المعنية في اليمن والرعاة وشركاء التنمية الإقليميون والدوليون "وهو أنه لا مستقبل لليمن كدولة مركزية تتركز فيها السلطة والحكم بكل تفاصيلها في العاصمة صنعاء يتحول بها ومن خلالها رئيس الجمهورية وعدد قليل حواليه إلى مكتب يدير اليمن وتبقى أجهزة الدولة والحكومة الأخرى مشلولة فاقدة الصلاحيات حتى أن التدخل المباشر كان يتم في ما يتعلق بقضايا الشرطة والمرور وابسط القضايا التي تحصل في أي مديرية بعيدة فلا أحد يستطيع إن يحسم أمراً أو يتخذ قراراً شجاعاً وجريئاً دون أخذ الضوء الأخضر من القيادة في العاصمة صنعاء وظلت اليمن بكل مساحتها ومكوناتها الجغرافية بجبالها وسهولها ومدن موانئها وشواطئها وصحرائها تدار من صنعاء وتصدر أوامرها منها حتى وصل الأمر إلى اصغر القضايا الترقيات الروتينية والعلاوات المنصوص عليها في قوانين الخدمة العامة.

صحيح أن هناك إدراكاً واعياً بان فكرة الانفصال والعودة إلى ما قبل الوحدة اليمنية أمر مدمر وسيدخل اليمن في أزمات وحروب لن تتعافى منها ليس فقط بين ما كان يسمى " الجنوب والشمال " وإنما بين مختلف مكونات اليمن في الجنوب والوسط والشمال وبالتالي فإن فكرة الانفصال تعد غير واقعية بل وكارثية ولن تحظى بأي قبول على المستوى الوطني العام ولن تلقى تأييداً إقليمياً ولا دولياً وهناك وضوح حول هذه المسألة فكل التصريحات والمواقف تتحدث وتؤكد على " وحدة وأمن واستقرار اليمن" وأي طرف يخالف ذلك معناه "يشرعن" لنفسه التقسيم سواء مارس ذلك علناً أو من تحت الطاولة ومهما جرى التخفي أو التحايل على ما هو متعارف عليه حول النظم الفيدرالية سواء من حيث التجانس والتقارب الجغرافي والاجتماعي أو من حيث التكامل الاقتصادي وأسباب النجاح والازدهار لهذا الإقليم أو ذاك فهناك معايير وأسس للنظام الفيدرالي لابد من توفرها في ما سيتم مناقشته حول الفيدرالية بعيداً عن التحايل والمسخ والإفراغ للمضمون فهناك قوى لديها خبرة طويلة في إفراغ الأفكار والمشاريع الكبيرة من مضامينها ونخرها وجعلها شكلا بلا مضمون فمثلا " ثورة 26 سبتمبر و14أكتوبر والوحدة اليمنية والثورة الشبابية السلمية " نماذج جرى التحايل عليها واستهداف مضامينها وإن قيل لنا اليوم أن الثورة الشبابية مستمرة وستؤدي إلى التغيير المنشود فهذا خطاب مخادع وغير حقيقي والأصح أن يقال قايضنا التغيير الجذري السريع بأمن واستقرار اليمن ووحدته.

ومهما جرى الحديث حول الفيدرالية وعدد الأقاليم ومسمياتها " إقليمين وبداخلهما أقاليم أو خمسة أو ستة أقاليم متداخلة ومتشابكة بحسب التقارب والتجانس الجغرافي والاجتماعي والتكامل الاقتصادي ... إلخ من العوامل التي تضمن النجاح وتحمي اليمن من نزعات التفتيت والتمزيق فكل التصورات التي تحمل عدد الأقاليم وأسماءها تظل خاضعة للنقاش ولكن هناك قضية جوهرية وقاسم مشترك واحد لابد أن تتضمنه كل التصورات المطروحة للنقاش حول الفيدرالية ملخصه " أن يتشكل في كل إقليم برلمان إقليمي منتخب وحكومة إقليمية ذات صلاحيات في إطار دولة يمنية اتحادية مدنية ديمقراطية " ويكون هناك تشريع واضح يحدد صلاحيات الرقابة والمحاسبة من قبل البرلمانات الإقليمية للحكومات الإقليمية على أن يتم التوافق في دستور الدولة اليمنية الاتحادية بشأن كيفية تقاسم الثروة بنسب محددة يتفق في شأنها بين الأقاليم والحكومة الاتحادية.

وتعد فكرة الدولة اليمنية الاتحادية بأقاليم ذات حكومات إقليمية وبرلمانات إقليمية منتخبة هي الفكرة التي تلقى تأييداً من القوى الدولية والإقليمية " رعاة التسوية في اليمن " وفي مقدمتهم أمريكا وبريطانيا اللتان كونهما يريان أن مصالحهما ستتعزز أكثر في حال قيام دولة يمنية اتحادية من أقاليم ذات صلاحيات والفكرة ليست مرفوضة من قبل دول الجوار وفي المقدمة السعودية طالما وهي ستحقق الأمن والاستقرار في اليمن الذي بدونه ستهتز كل الخرائط في الجزيرة العربية بعد أن اثبتت التجربة أن صيغة الدولة والحكومة المركزية في اليمن لم تعد صالحة لتحقيق الأمن والاستقرار ولم تعد صالحة لحكم اليمن بالمرة.

وأخيراً: كل تصورات ومشاريع الفيدرالية لابد أن تضع في حسبانها قيام دولة يمنية اتحادية تحافظ على وحدة اليمن وتمنح جميع مكوناتها السياسية والاجتماعية حقوقاً كاملة غير منقوصة من خلال الديمقراطية وإدارة شئونها بنفسها.

> صحيح أن هناك إدراكاً واعياً بان فكرة الانفصال والعودة إلى ما قبل الوحدة اليمنية أمر مدمر وسيدخل اليمن في أزمات وحروب لن تتعافى منها ليس فقط بين ما كان يسمى " الجنوب والشمال " وإنما بين مختلف مكونات اليمن في الجنوب والوسط والشمال فإن فكرة الانفصال تعد غير واقعية بل وكارثية ولن تحظى بأي قبول على المستوى الوطني العام ولن تلقى تأييداً إقليميا ولا دولياً

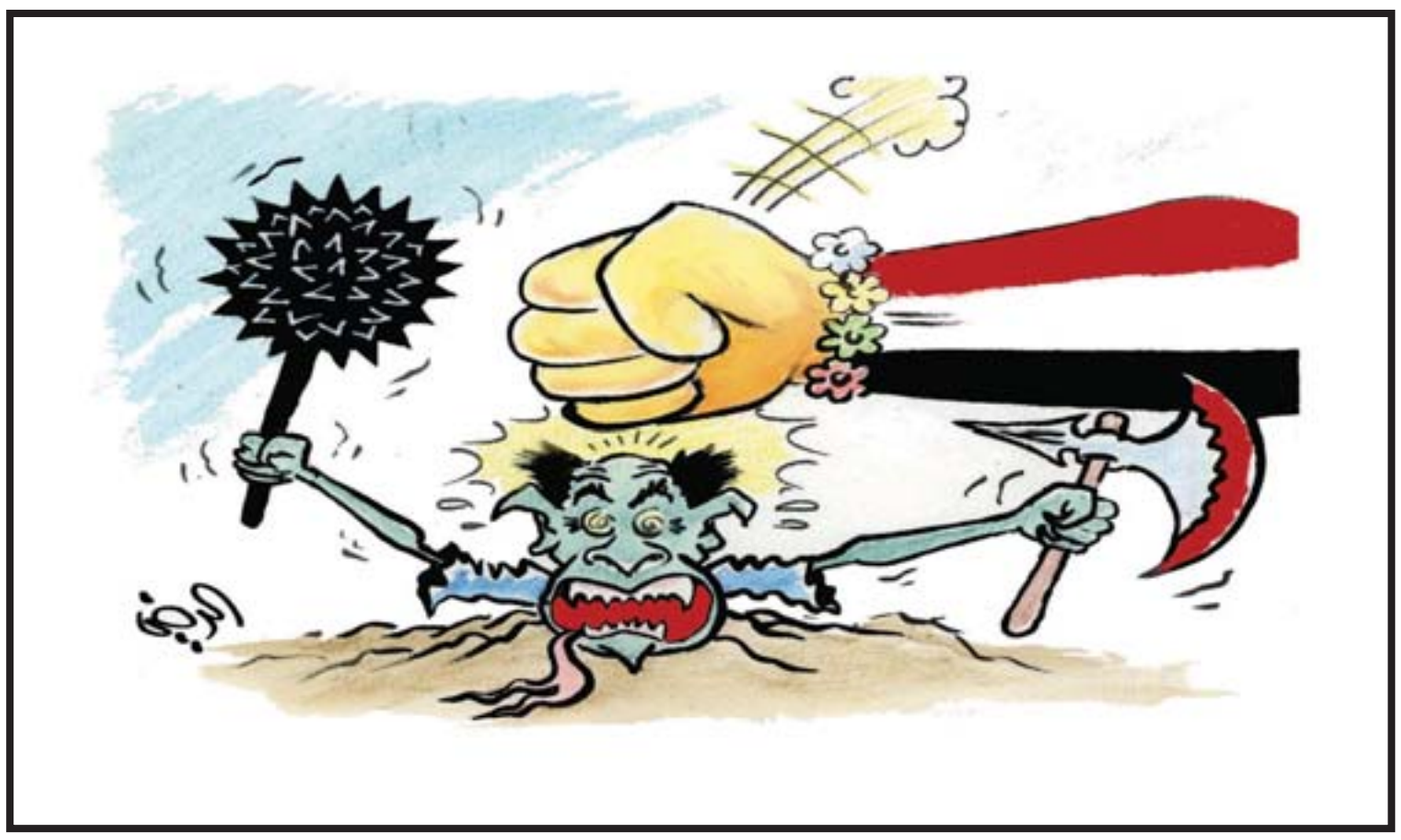

ميثاق شرف المتحاورين حول الأسس والمبادئ الفكرية العامة للحوار

د. طه أحمد الفسيل

> من الواجب الإشارة ايضا إلى أهمية توفر الأسس والمبادئ الفكرية العامة للحوار خاصة وأن الثقافة السياسية السائدة لدى كافة القوى والأحزاب السياسية وبالتالي ممثليهم في مؤتمر الحوار تستند على الأسس والقيم والمبادئ الإسلامية، أو على الأقل لها جذورها الإسلامية، وكل ذلك كفيل بالمساهمة في توجيه مؤتمر الحوار الوطني للمضي في الطريق الصحيح

منذ أن خلق الله عز وجل الإنسان، وأوجده على ظهر البسيطة، والاختلاف بين البشر قائم باعتباره ظاهرة طبيعية فطرية، وذلك لاختلاف مراتب الناس وعقولهم، واختلاف مصالحهم، بل وأحياناً تناقضها، ولتنوع مشاربهم الفكرية والسياسية والاجتماعية.

ويشكل الاختلاف والخلاف داخل المجتمع الواحد أحد النتائج المباشرة لغياب الحوار البنّاء والفعّال والمنضبط بالأسس والمبادئ العامة الفكرية، وأيضاً الإدارية التنظيمية والفنية والسياسية، وفي الوقت نفسه من أبرز الأسباب والعوامل التي تدفع المختلفين نحو القبول بالحوار من أجل تضييق شقة الخلاف بينهم والحد من التعصب المفضي إلى التفرقة والفتن.ولذلك فإن الاختلاف والخلاف يمثلان الحالة التي تسبق عادةً عملية الحوار وتؤدي إليه، ويستمر الاختلاف أيضا أثناء الحوار، إذ لو لم يكن الاختلاف قائماً في الرؤى والأفكار والاستراتيجيات والسياسات، لما وجد الحوار أصلاً بين المتحاورين.

وفي اليمن، ساهمت الحوارات الوطنية السابقة في تجنيب البلاد، شعباً وأرضاً، العديد من المخاطر والتهديدات المحلية والإقليمية التي واجهت البلاد، ليصبح الحوار سمة هامة من السمات الرئيسية التي ميزت اليمنيين خلال الثلاثة العقود الماضية، بدءاً بلجنة الحوار الوطني الأولى في مطلع عقد الثمانينيات من القرن الماضي، مروراً بالوحدة اليمنية التي تمت، من خلال الحوار بين نظامي الحكم في شطري اليمن سابقاً، وتواصل الحوار بداية بين صانعي الوحدة خلال الأزمة السياسية التي عصفت بالدولة اليمنية الوليدة، ثم توسع الحوار بعد ذلك في إطار لجنة الحوار الوطني، والتي توصلت في عام 1994م إلى وثيقة العهد والاتفاق، والتي أدى الفشل في تنفيذ بنودها إلى نتائج كارثية لازال اليمن، شعباً وأرضاً، يعاني منها حتى الوقت الحاضر.

ومنذ العام 2001م بدأت شقة الخلاف بين السلطة السياسية الحاكمة وحزبها -حزب المؤتمر الشعبي العام- وأحزاب اللقاء المشترك المعارضة في الاتساع والتباعد، وبلغت ذروتها خلال وبعد الانتخابات الرئاسية والمجالس المحلية في عام 2006م. كما ساهمت كلاً من حروب صعدة الست وتصاعد نشاط الحراك الجنوبي وحركات الاحتجاج المطلبية في المناطق الجنوبية في تأكيد هذا التباعد وتعميقه. وعلى الرغم من أن وثيقة "قضايا وضوابط وضمانات الحوار بين الأحزاب السياسية الممثلة في البرلمان" الموقعة في شهر يونيو 2007م كانت تشكل في ذلك الوقت خطوة هامة وأساسية باتجاه تقريب وجهات النظر بين الطرفين حول القضايا المطروحة للنقاش، باتجاه العمل لاحقا نحو حوار وطني شامل إلا أن عدم استيعاب وفهم والتزام المتحاورين بالقواعد والأسس الفكرية العامة للحوار أدى إلى فشل هذه التجربة وحرم اليمن من فرصة ذهبية كانت ستساهم في ترسيخ الوحدة الوطنية وتعزيز الجبهة الداخلية والقضاء على جوانب الخلاف والتمزق، وبما يساهم في توفير الجهود والطاقات والموارد والوقت نحو الإسهام في عملية البناء الاقتصادي والتنموي وتحقيق الأمن الاجتماعي للبلاد.

ونتيجة لذلك اتجهت اليمن منذ بداية العام 2007م نحو أزمة سياسية تصاعدت وتائرها عاماً بعد آخر لتبلغ ذروتها في مطلع العام 2011م عندما تحولت إلى انتفاضة وثورة شعبية عارمة كانت لها نتائج وآثار سلبية عديدة في كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والنفسية، مضيفة بذلك اختلالات ومشاكل وتحديات جديدة اقتصادية وسياسية واجتماعية، تتطلب من كافة القوى السياسية والاجتماعية العمل معاً برؤية واستراتيجية موحدة متفق عليها لبناء اليمن الجديد، بما في ذلك تحقيق أهداف الثورة والانتفاضة الشعبية وشهدائها.

وإذا كان قرار رئيس الجمهورية بشأن النظام الداخلي لمؤتمر الحوار الوطني الشامل قد ساهم في توفير الإطار السياسي والأسس والمبادئ الإدارية التنظيمية والفنية بدءاً من تحديد مواضيع مؤتمر الحوار والهدف منه، وبالتالي المخرجات والنتائج المتوقعة منه، وكذلك الهيكل التنظيمي للمؤتمر واللجان الفرعية ومهامها وغير ذلك. إذا كان الأمر كذلك فإن من الواجب الإشارة ايضا إلى أهمية توفر الأسس والمبادئ الفكرية العامة للحوار خاصة وأن الثقافة السياسية السائدة لدى كافة القوى والأحزاب السياسية وبالتالي ممثليهم في مؤتمر الحوار تستند على الأسس والقيم والمبادئ الإسلامية، أو على الأقل لها جذورها الإسلامية،وكل ذلك كفيل بالمساهمة في توجيه مؤتمر الحوار الوطني للمضي في الطريق الصحيح. كما أن استقراء جولات الحوار الوطنية والسياسية السابقة يشير إلى أن عدم اتفاق المتحاورين على الأسس والمبادئ العامة الفكرية التي تضمن مقومات نجاح هذه الحوارات قد ساهم في عدم تحقيق أهدافها بصورة كاملة وعرض هذه الحوارات في أحيان أخرى للفشل.

كذلك، تبرز أهمية مؤتمر الحوار الوطني الشامل الحالي من ناحية في جسامة المهام وبالتالي أهمية النتائج والمخرجات التي يجب عليه إنجازها، وفقا لقرار رئيس الجمهورية بشأن النظام الداخلي للمؤتمر، والتي لن يؤدي نجاح المؤتمر في انجازها إلى تجاوز كل مظاهر الأزمة الراهنة التي تمر بها بلادنا حالياً فحسب وإنما -وهذا هو الأهم- الوصول إلى رؤى مشتركة حول الأسس والأهداف العامة والاستراتيجية؛ السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي ستؤسس للدولة اليمنية الحديثة، دولة الكرامة والعدالة الإنسانية بكل أبعادها الاقتصادية والاجتماعية، السياسية والثقافية. ومن ناحية أخرى إلى كبر وتنوع المخاطر والتحديات والمشاكل الداخلية والخارجية التي يواجهها اليمن حالياً، وفي مقدمتها المخاطر التي تهدد وحدة المجتمع اليمني. وبدون شك فإن نجاح مؤتمر الحوار الوطني الشامل سيساهم إن شاء الله في توفير الظروف المناسبة لتحقيق الوحدة الوطنية على كافة المستويات السياسية والاجتماعية والشعبية.

يضاف لما سبق أن الحوار الوطني الشامل يتم حالياً بين أطراف قد تكون غير متكافئة وذوي مصالح متعددة-إن لم تكن متعارضة- وفي ظل وجود اختلاف واضح في الرؤى والأفكار والسياسيات والتوجهات العامة بينها. كذلك من الأهمية بمكان اتفاق المتحاورين بداية الوطنية على طبيعة العوامل والأسباب الأساسية والجذور الحقيقية للاختلافات والخلافات القائمة حالياً بكل صدق وأمانة ووضوح وشفافية، كون ذلك سيساهم بصورة كبيرة في توصل المتحاورين إلى اتفاق على طبيعة المعالجات والحلول الجذرية الحقيقية للتغلب على المشاكل والتحديات والصعوبات، التي تراكمت وتعمقت نتائجها وآثارها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والنفسية عاماً بعد آخر، ليصل الأمر حالياً إلى تعدد المخاطر والتهديدات المحدقة بالشعب اليمني التي تهدد بصورة حقيقية وقوية وحدته ولحمته الوطنية. ففي الحوارات الوطنية والسياسية السابقة كان يتم الاكتفاء -في أغلب الأحيان- بالتسويات والمساومات والحلول المؤقتة بين الأطراف والقوى السياسية المتحاورة، الأمر الذي كان وما يزال أحد العوامل الرئيسية التي ساهمت في إفراغ هذه الحوارات الوطنية والسياسية من مضمونها وروحها وجديتها.

وبناء على كل ما سبق،أرى أهمية توافق القوى السياسية المتحاورة على طبيعة الأسس والمبادئ العامة الفكرية للحوار وكذلك التزام كافة المتحاورين بها، باعتبارها تشكل أحد المتطلبات الأساسية التي ستساهم بإذن الله تعالى في نجاح هذا الحوار. ويمكن أن يكون ذلك -على الأقل- في شكل ميثاق شرف يصدر عن كافة المتحاورين في هذا المؤتمر يعلنون فيه الأسس والمبادئ التي اتفقوا عليها وكذلك التزامهم الكامل بها.

ويأتي في مقدمة الأسس والمبادئ الفكرية العامة للحوار: التزام المتحاورين بآداب الحوار وأخلاقياته، وكذا إقرار كل الأطراف المشاركة في مؤتمر الحوار الوطني بحقيقة التنوع والتعدد والتمايز، وبالتالي قبول كل طرف بالأطراف الأخرى والاعتراف بها والتعايش معها، بدون إقصاء أو إلغاء أو تهميش على المستويين الفكري والعملي. وكذلك قاعدة تغليب المصالح العامة بعيدة المدى على المصالح الشخصية الذاتية الآنية. كذلك، يجب على المتحاورين الإخلاص لله تعالى والتجرد له، وتعزيز الاحترام المتبادل بينهم فعلاً وقولا، بما في ذلك القبول بالاختلاف واحترام حق كل طرف في تبني رأي أو فكر أو موقف أو اجتهاد مختلف، وكذا احترام حقه في الدفاع عن هذا الرأي ما دام موضوعياً محققاً للمصالح الوطنية العامة، ومبتعدا عن التعصب الأعمى، الذي لا يبقي ولا يذر، ويأكل الأخضر واليابس. يضاف إلى مبادئ الحوار الناجح ضرورة تحديد المفاهيم التي سيتم استخدامها في مؤتمر الحوار الوطني الشامل وكذلك تحديد الثوابت المتفق عليها والتي ستلتزم بها كافة الأطراف المتحاورة، مثل الوحدة اليمنية، النظام الجمهوري والديمقراطية والتعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة كأسس للنظام السياسي اليمني الجديد.

وبدون شك ستوفر الأسس والمبادئ السابقة -وغيرها- الظروف المناسبة والبيئة لجعل الحوار في هذا المؤتمر الوطني الشامل هادئاً ومثمراً بعيداً عن التعصب والمصالح الآنية والذاتية، وبالتالي تمكين المتحاورين من الوصول إلى حلول وطنية جذرية متفق عليها للقضايا والمسائل التي تم تحديدها في هذا المؤتمر الوطني الشامل.

وأخيراً وليس آخر، فإنه نظراً لجسامة المهام الملقاة على عاتق المتحاورين وفي الوقت نفسه غلبة الطابع السياسي عند اختيار أعضاء المؤتمر الوطني الشامل، إلى جانب الطابع الفني التخصصي لمعظم القضايا والمسائل التي تمثل مواضيع الحوار، وفقا لقرار رئيس الجمهورية بشأن النظام الداخلي للمؤتمر، فإن من الأهمية بمكان اشراك الكفاءات الوطنية المتخصصة بصورة أو بأخرى في أعمال وأنشطة اللجان الفرعية لمؤتمر الحوار الوطني الشامل، فأهل اليمن أدرى بشعابها وأكثر حرصاً على حاضرها ومستقبلها. ولا يعني ذلك عدم الاستفادة من التجارب والخبرات الإقليمية والعالمية،ولكن لا بد ايضا أن نتعظ من ما حدث في تلك الدول التي اعتمدت على الخارج في إعادة بنائها وصياغة دساتيرها.ولذلك أتمنى أن يكون القرار الأخير دائما بيد اليمنيين أنفسهم، لأنهم الأقدر على تحديد حاضرهم ومستقبلهم.

والله اعلم

إعادة بناء القيم

عبدالرحمن طاهر

قد يبدو من السهل إعادة بناء ما دمرته الحرب أو إعادة الأموال المهربة للخارج أو تعويضها من المنح الدولية أو ... إلخ، قد يبدو ذلك مسألة وقت لكن الأصعب هو إعادة بناء القيم والولاء للوطن وإعادة الاعتبار لقيم المهنة ولقيم العلم والعمل والإنتاج ولقيم الوظيفة العامة وهي قيم البناء والتنمية والابداع وتكافؤ الفرص والتنافس الشريف تلك القيم دمرها الفساد واختلال المعايير المهنية بل والأخلاقية خلال السنوات الماضية، إعادة بناء القيم تلك بحاجة للكثير من المثابرة والعمل والوقت والتفكير الجاد بالمستقبل.

إعادة بناء القيم الوطنية ليس سهلا لكنه بداية لمشوار طويل من إعادة الاعتبار للقيم المهنية ولمبادئ التخصص واحترام الكفاءات والخبرات ولا يتأتى ذلك إلا بحكومة تكنوقراط وهو ما يجب أن يعمل عليه الرئيس الذي يحظى بشرعية غير مسبوقة وتأييد إقيمي دولي - ليعيد المكانة للوظيفة العامة والتقدير للمنصب الذي يتسلمه صاحبه بجدارة واقتدار وليس التقاسم والمناصفات وذلك هو إعادة اعتبار لقيم الوطن ولمستقبله المحفوف بالمجهول.

في الدول العريقة بالديمقراطية تتغير الحكومات ويتعاقب الرؤساء ويبقى الجهاز الإداري للدولة ثابتا على أسس مهنية قوية تعتمد الكفاءة والخبرة والتخصص كمعايير ثابتة ولا تتأثر بسياسة الأحزاب ولا بالمنافسات الانتخابية ولا أثر للمماحكات المتخلفة كالتي نعاني منها.

حتى نهاية الثمانينيات كان الجهاز الإداري للدولة ما زال يعتمد إلى حد ما على المعايير المهنية فضلا عن التقييم السليم للأداء ولمعايير الحوافز والترقي في الوظيفة العامة تلك هي الوسيلة المثلى لإحداث التنمية وبلوغ الأهداف المرجوة لكن ما الذي حدث بعد ذلك.

خلال سنوات ماضية سمعنا وقرأنا تهاني عبر الصحف لمن تم تعيينهم في وظائف عامة ممن نالوا ثقة «القيادة السياسية» حسب صياغة التهاني آنذاك تلك التهاني ودبجت بعبارات مبتذلة امتهنت الوظيفة العامة وحولتها لملكية خاصة منحت «كمغنم لا كمغرم» لمن التزم بشروط الولاء للفرد والحاكم وللمقربين والمحسوبين وسط ذلك المناخ السياسي المتمترس خلال التسعينيات تحديدا انتشرت هذه الظاهرة وسادت ثقافة المفاهيم المبتذلة على حساب مفاهيم وطنية ومعايير الوظيفة العامة التي نظرلها كمصدر مدر للاثراء السريع.

ذلك المناخ الموبوء بالمحسوبية والفساد الغى معايير التعيين الأساسية والمهنية للوظيفة العامة كـ«الكفاءة والخبرة والتخصص» واستبدالها بشروط خاصة وولاءات ضيقة بدلا من المعايير الوطنية وهي المعايير التي تعتمدها كل حكومات العالم حتى المتخلفة لتحقيق أهداف التنمية وتطبيق برامج الإصلاح.

حينها كان قد بدا يتخلق مزاج عام بين الناس يعتقد أن من حصل على وظيفة مرموقة أو نال الحظوة والقرب هو رجال فهم طبيعة المرحلة «المرحلة التي انتشرت فيها مقولة باجمال شفاه الله».

وفي المقابل ركن عدد غير قليل من الموظفين المستقلين ممن لا حول لهم ولا سند حزبي أو جهوي و «خليك في البيت لا تفسدها علينا» من هؤلاء من تماسك ولم ينهزم وبحث عن وظيفة أخرى ومنهم من أنكسر طموحه وأحبط ومنهم من ينتظر وما بدلوا تبديلا، إن حكومة تمسي تدبر لإقصاء كادرها الوظيفي والمهني تصبح فاشلة ولقد صنفنا بالدولة فاشلة عشية التغيير لذلك بات من الواجب على من يهمه أمر هذا الوطن أن يعمل على إعادة الاعتبار للقيم الوطنية والمهنية وبالمقابل بات من الواجب من حكومة الوفاق التخلص من كل ما تسبب به الفساد والاختلالات وأفسد قيمنا ومبادئنا الأخلاقية.

> في الدول العريقة بالديمقراطية تتغير الحكومات ويتعاقب الرؤساء ويبقى الجهاز الإداري للدولة ثابتا على أسس مهنية قوية تعتمد الكفاءة والخبرة والتخصص كمعايير ثابتة ولا تتأثر بسياسة الأحزاب ولا بالمنافسات الانتخابية ولا أثر للمماحكات المتخلفة كالتي نعاني منها.

لست شيعّياً ولا سنيّاً.....أنا مسلم وكفى.

محمد علي الشاوش

الإسلام كدين والعالم الإسلامي كموطن أساسي لهذا الدين المفترض انه معسكر واحد متضامن منظم ومرتب دينياً حتى يستطيع القيام بدوره في تبليغ هذا الدين وحمايته خير قيام, سواء في إطار العالم الإسلامي أو فيما يتعلق بالجاليات والأقليات المسلمة الموجودة في جميع أنحاء العالم بمصالحها المختلفة والمتشعبة سواء ما كان منها متعلق بالدين أو ما كان منها متعلق بالدنيا.

نشؤ معسكرات متعددة داخل المعسكر الإسلامي, الذي من المفترض وفق ما ورد في القرآن الكريم والأحاديث الشريفة أن يظل معسكراً واحداً, كل معسكر من هذه المعسكرات المتعددة يدعي احتكار الدين وتمثيله ويناصب المعسكرات الأخرى العداء الشديد ذلك أضر بالإسلام وبالمسلمين كما لم ولن يضرهم أي عدو من قبل ولا من بعد لا في الماضي ولا في الحاضر ولا في المستقبل.

إذاً فالأمر خطير جداً ونتائجه المدمرة ظاهرة تعبر عن نفسها بأكثر من شكل وأكثر من طريق حتى أصبحت لفظة الله أكبر التي يستخدمها المسلمون شعاراً لهم في حروبهم كأنها تقاتل بعضها البعض حيث يحاول كل معسكر أن يحتكرها.

في ظل هذا الوضع المعقد والشائك يحتار الفرد المسلم, الذي يكون لديه وعي يسمح له بالوصول بتفكيره إلى ذلك, في أمره, هل ينخرط مع احد المعسكرات التي يدعي كل واحد منها تمثيل الإسلام أم لا ؟ وهل الانخراط في هذه المعسكرات المتناحرة واجب على المسلم أم انه لا يجوز؟ سؤال أرقني كثيراً وسألته لنفسي مئات المرات, وهو سؤال يجب على كل مسلم أن يسأله لنفسه إن كان حريصاً على دينه ودنياه وحريصاً على أن يقابل ربه بالشكل المرضي.

سألت نفسي هل يجب عليّ أن أكون سنيا أو شيعيا بتفرعاتهما المختلفة, وهل التشيع أو التسنن هما بوابة الدخول إلى الإسلام, واذا لم يتصف احد بهذين الوصفين هل يعتبر إسلامه ناقصاً أم لا ؟

بقراءتي المستمرة لكتاب الله وما تيسر لي من أحاديث رسوله وسيرته صلى الله عليه وسلم وجدت أن التسميات التي أرادها الله لعباده ووردت في كتابه العزيز وأحاديث رسوله هي الإسلام والإيمان والمسلمون والمؤمنون وغيرها من التسميات التي ترتبط بالصلاح والتقوى والقرب من الله سبحانه.

لم أجد من خلال قراءتي لفظي التسنن والتشيع بالمعنى الذي انتشر اليوم والمتمثل في ادعاء تمثيل الإسلام لا في القرآن ولا في أحاديث الرسول صلى الله عليه وعلى آله وسلم كذلك.

قال تعالى "إن الدين عند الله الإسلام " وقال سبحانه "هو سمّاكم المسلمين" صدق الله العظيم,وقال الرسول الكريم صلى الله عليه وعلى آله وسلم" المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده " صدق رسول الله, هذه هي الأسماء التي سمى الله بها المسلمين وأرادها لهم فلماذا نبحث عن تسميات أخرى غير ما سمنا الله به ؟!!

اختيار تسميات أخرى غير ما سمانا الله به سواء كانت سنة أو شيعة أو سلفية أو وهابية أو إثنى عشرية أو إخوان مسلمين أو تبليغ إلى آخر هذه القائمة التي بدأت ولن تنتهي بدعة سيئة عملت على شق صف الإسلام والمسلمين وأدت إلى تجزئة وشرذمة المعسكر الإسلامي إلى معسكرات صغيرة ومفككة ومتناحرة إلى الحد الذي أصبحت هذه التسميات تضر بالإسلام أكثر من أعدائه ويكفي لإيضاح خطأ هذه التسميات قول الله سبحانه وتعالى " إن الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعاً لست منهم في شيء "صدق الله العظيم.

هذه التسميات والتقسيمات في الأصل هي عبارة عن حركات سياسية تحاول التدثر بالإسلام للحصول على شعبية في أوساط العامة من المسلمين عبر ادعاء تمثيل الإسلام ولكن الأهداف لها والمطامع منها سياسية بحتة مرتبطة بمصالح جماعات وأشخاص متشعبة ومتعددة سواء في الحكم والسلطة أو في الثروة و غيرهما أكثر من ارتباطها بمصلحة الإسلام والمسلمين فالإسلام يرفضها رفضا قاطعا, هذه التسميات سارت وتشابكت مع التاريخ الإسلامي حتى ظن الكثير أنها من لب الإسلام وهي ليست كذلك.